IDB.32/13

Distr.: General
19 October 2006
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثانية والثلاثون

فيينا، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩،

بما في ذلك:

(أ) التعاون فيما بين بلدان الجنوب

(ب) البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي

تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والبرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي

تقرير من المدير العام

يقدّم هذا التقرير معلومات عن تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا- مقدمة	١	٢
ثانيا- تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩	٢-١٤	٢
ثالثا- التعاون فيما بين بلدان الجنوب	١٥-٢٨	٨
رابعا- البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٩-٣٢	١٣
خامسا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه	٣٣	١٤

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

V.06-57901 (A)

أولا- مقدّمة

١- تشتمل هذه الوثيقة على ثلاثة أقسام موضوعية. يقدّم القسم الأول لمحة إجمالية عريضة عن التطوّرات الحديثة ذات الدلالة في تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٦ -٢٠٠٩، الذي قُدّم إلى المؤتمر العام (GC.11/12). ويتناول هذا القسم أيضا مقرّر مجلس التنمية الصناعية م ت ص-٣١/م-٤، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يواظب على إعلام الدول الأعضاء بما يُحرز من تقدّم في السعي إلى توفير سبل الوصول المباشر إلى مرفق البيئة العالمية في ثلاثة مجالات محورية. ويقدّم القسم الثاني استعراضا للتدابير المتخذة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويقدّم القسم الأخير تقريرا مرحليا عن التقدّم في البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وفقا للطلب الوارد في مقرّر المجلس م ت ص-٣١/م-٥.

ثانيا- تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩

لمحة إجمالية

٢- أُعدّ هذا التقرير بناء على الوثيقتين IDB.31/6 وIDB.31/CRP.2، اللتين قدّمتا استعراضاً شاملا للأنشطة التي جرى الاضطلاع بها أو استهلالها أو اقتراحها في سياق الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩. وباعتبار الفترة الزمنية القصيرة نسبيا التي انقضت منذ تقديم ذينك التقريرين المستفيضين، فإن الوثيقة الحالية سوف تركّز على المواضيع الرئيسية التي شهدت مزيدا من التطوّرات ذات الدلالة في غضون ذلك الوقت فحسب. وتشمل هذه المواضيع الرئيسية، على وجه التحديد، ما يلي:

(أ) جهود اليونيدو لأجل تعزيز مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في جميع أنشطتها؛

(ب) مقترحات المنظمة لأجل إدخال عدد من التحسينات البرنامجية ضمن سياق مجالات الأولويات المواضيعية الثلاثة والقضايا الشاملة لعدة جوانب، المعتمدة في سياق بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد، التي اعتمدها المؤتمر العام ضمن قراره م ع-١١/ق-٤؛

(ج) تدابير اليونيدو لأجل تعزيز عملياتها الميدانية كوسيلة لزيادة فعّالية أنشطتها البرنامجية؛

(د) جهود اليونيدو لأجل تحسين إمكاناتها في حشد الأموال اللازمة لأنشطة التعاون التقني، وخصوصا بتوسيع سبل وصولها إلى طائفة أوسع من المجالات المحورية الخاصة بمرفق البيئة العالمية.

الإدارة القائمة على النتائج

٣- من خلال اضطلاع اليونيدو بتنفيذ أنشطتها ضمن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩، فإنها تعمل على تعزيز تطبيق مبادئ الإدارة القائمة على النتائج. وقد جرت خطوة مهمة في هذا الاتجاه من خلال البرنامج والميزانيتين للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بالمبادرة إلى إدخال نهج مواضيعي في صوغ البرامج لأول مرة، استنادا إلى مجالات الأولوية الثلاثة والقضايا الشاملة لعدّة جوانب المشار إليها أعلاه. وقد سعت أيضا إلى تحديد حصيلة النتائج المتوقعة من هذه الأنشطة، واستبانة مؤشّرات لقياس درجة تحقيق هذه النتائج المقصودة. وأثناء فترة التنفيذ حتى هذا التاريخ، تمّ بذل جهود جديرة بالاعتبار لأجل صقل وإعمال هذه المعايير ومؤشّرات القياس الخاصة بحصيلة النتائج، ولأجل استحداث نظام شامل ومتّسق لتطبيقها على مختلف أنشطة اليونيدو البرنامجية. وباعتبار الطابع المعقّد الذي تتّسم به هذه المهمة، من المتوقع أن تستمر هذه الجهود خلال المستقبل المنظور، تحقيقاً للهدف الذي ترمي إليه في تنمية القدرة على صياغة وتنفيذ أطر عمل برنامجية متوسطة الأجل لأنشطة اليونيدو، تستند على نحو بيّن إلى مبادئ الإدارة القائمة على النتائج.

٤- ولا بدّ من التشديد على أن تطبيق مبادئ الإدارة القائمة على النتائج تطبيقا شاملا وصحيحا على أنشطة اليونيدو في مجال التعاون التقني لسوف يحتّم بالضرورة القيام بنقلة منهجية جوهرية في أساليب الرصد وجمع البيانات والإبلاغ في التقارير على صعيد المشاريع. وعلى وجه الخصوص، سوف يتعين توجيه مزيد من الانتباه إلى تقييم الاستعمال الفعلي لنواتج المشاريع من جانب أصحاب المصلحة المعنيين بغية استبانة وقياس محصّلات نتائج المشاريع، أو تأثيرها التنموي. وتبعا لذلك، سوف يُوسّع نطاق الرصد اللازم إلى ما يتجاوز حدود التنفيذ، ومن ثم وضع مشاريع اليونيدو ضمن سياق أوسع نطاقاً يشمل السياسات العامة الوطنية والأنشطة التنموية على الصعيد الوطني. وإن هذا المنظور الموسّع بشأن إسهامات اليونيدو سوف يكون له نفع في تنشيط علاقات التفاعل والتآزر بين هذه المشاريع والسلسلة الواسعة من الأنشطة التنموية الجاري الاضطلاع بها في البلدان المعنية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة فعّالية عمليات التدخّل في هذا الصدد. وأما على المدى الأطول، فإن رصد محصّلات النتائج على نحو موثوق أكثر ينبغي له أن يكون مجديا أيضا في إتاحة المجال لاتّباع طرائق أكثر مرونة في إعداد وثائق المشاريع وفي تنفيذ المشاريع كذلك. ولكنْ لا بدّ من القول من الناحية الأخرى بأن هذه المنافع سوف تترتّب عليها تكلفة، ومن ثم فإنه سوف يتعيّن تخصيص موارد إضافية على مستوى مناسب من الجهات المانحة لأجل توفير ما يلزم لتطبيق طرائق الرصد المتطوّرة المطلوبة.

٥- ومما يضاعف أيضا من صعوبة اعتماد اليونيدو مبادئ الإدارة القائمة على النتائج تنوّع المجالات المواضيعية لعمليات التدخّل التي تضطلع بها المنظمة. وفي المرحلة الحاضرة، لا يزال التقدّم في إدخال أسلوب الإدارة القائمة على النتائج غير متكافئ بين تلك المجالات المواضيعية. فبالنسبة إلى المشاريع ذات الصلة بتنفيذ بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، على سبيل المثال، أُتيحت الإمكانية لإحراز تقدّم أسرع في مجالات مواضيعية أخرى غير هذا المجال. وهذا يجسّد الطابع المحدّد الأهداف الذي تتّسم به عمليات التدخّل التي يُضطلع بها في إطار تلك المشاريع، والتي تُنفّذ على مستوى المنشآت وتشتمل على محصّلات نواتج ومخرجات محدّدة بوضوح. وقد أتاح ذلك في المقابل تحديد متطلبات الرصد والإبلاغ على نحو واضح، مما يؤدي إلى شكل متقدّم تماما من أشكال رصد النتائج.

٦- وأما التحدي التالي فسوف يكون في تحديد محصّلات نتائج ومؤشّرات تأثير مناسبة وقابلة للقياس على نحو مماثل لأجل مجالات أخرى من أنشطة اليونيدو، وكذلك في الحفز على تبادل الممارسات الجيدة بين مختلف فروع المنظمة بغية تحقيق الإفادة من أكثر الخبرات تقدّما في هذا الصدد. وهذا هو واحد من أغراض شبكة صلات الوصل المحورية الخاصة بالإدارة القائمة على النتائج والتي تمثّل جميع فروع اليونيدو التي استُحدثت في مطلع عام ٢٠٠٦. ذلك أن صلات الوصل المحورية هذه تدعم مديري المشاريع من خلال استبانة واستخلاص المعلومات عن محصّلات النتائج المحقّقة من التقارير المرحلية عن تقدّم سير المشاريع، وكذلك بهذه الدلالة نفسها القيام بمهمة مدربين أثناء العمل فيما يتعلق بشؤون الإدارة القائمة على النتائج. ومن ثم فإن الدعم المالي المحدّد الهدف الممنوح مؤخرا من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة سوف يمكّن المنظمة من الإسراع في اعتماد هذا النهج ومن دمج أسلوب الإدارة القائمة على النتائج ضمن المسار الرئيسي للعمل في إطار الصيغة المقترحة التالية للبرنامج والميزانيتين. وعلى وجه الخصوص، فإنه سوف يتيح للمنظمة تعزيز أنشطتها التدريبية ذات الصلة بالإدارة القائمة على النتائج، وإنشاء مكتب مساعدة خاص بالإدارة القائمة على النتائج.

التحسينات البرنامجية

٧- حسبما ورد في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها المدير العام إبان الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، سوف تحرص اليونيدو على تحقيق الاتساق التام بين أنشطتها البرنامجية والتوجيهات المقدّمة من الدول الأعضاء. وضمن هذا الإطار، سوف تُعنى المنظمة بتعديل أنشطتها بحسب تطوّر الأولويات التنموية، وباتخاذ تدابير مستحدثة لأجل الحفز على اتباع أنجع الأساليب الممكنة في تنفيذ البرامج. وفي الوقت نفسه الذي سوف يركّز فيه من ثم تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، في المقام الأول وعلى النحو الغالب، على الأنشطة المقرّرة التي لُخّصت في الوثيقة IDB.3/CRP.2، سوف يُعنى أيضا

بالقيام بخطوات لأجل إدخال عدد من التحسينات البرنامجية، والتي يُتوقّع أن تكون جاهزة لتنفيذها عند بدء الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ المقبلة. وتشمل التحسينات البرنامجية الرئيسية الثلاثة من هذا النوع والتي يجري تطويرها حاليا، ما يلي:

(أ) إنشاء شبكة من المراكز الإقليمية المخصّصة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدعم من الصين ومصر والهند وبلدان أخرى؛

(ب) إعداد برنامج لأجل خفض البطالة لدى الشباب، بشراكة استراتيجية مع غيرها من المنظمات التنموية وهيئات المجتمع المدني المعنية؛

(ج) توسيع نطاق البرنامج الحالي بشأن الاستفادة من مصادر الطاقة المتجدّدة، لكي يشمل بقدر متزايد أنواع الوقود الأحيائية (البيولوجية).

٨- أما المقترح بشأن الترويج لاستعمال مواد الوقود الأحيائي في البلدان النامية فهو يستند إلى اعتبارات اقتصادية وبيئية على حد سواء، ويستجيب أيضا إلى عدد من طلبات التماس التعاون التقني في هذا الميدان التي تلقتها المنظمة من دول أعضاء. ولذلك فقد تم إنشاء فرقة عمل ضمن اليونيدو لكي تتولى مهمة وضع استراتيجية لأجل المنظمة بشأن الوقود الأحيائي؛ وقد استكملت مسودتها الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بالتشاور مع معهد أوكو في ألمانيا، الذي يعتبر واحدة من مؤسسات البحث الرئيسية في هذا الميدان. وسوف تُصقل صياغة المسودة الاستراتيجية على نحو إضافي في الأشهر المقبلة؛ ومن المتوقع أن تُفضي إلى إعداد بعض المشاريع النموذجية للتعاون التقني في السنة المقبلة. ومن المرتقب أن يتم تنفيذها عملياً في بداية الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٩- وكما تبيّن الوثيقة IDB.31/CRP.2، فإن اليونيدو تواصل إسناد أولوية عالية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع أن هذا الموضوع سُيستوعب بقدر أكبر من التفصيل في الفصل الثالث أدناه، فإن من الجائز التنويه هنا بواحد من التطوّرات المحدّدة في سياق المبادرات الجديدة المتخذة لأجل تحسين أنشطة اليونيدو البرنامجية. ويتعلق هذا التطوّر بإنشاء مراكز اليونيدو الخاصة بالتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد القطري في بلدان الجنوب التي هي أكثر تقدما تنمويا من غيرها بغية تطوير الإمكانات المتاحة لهذه البلدان لتقديم الدعم إلى غيرها من البلدان النامية في إطار عمل من الشراكة التبادلية النفع . وقد تم تحقيق تقدم جدير بالاعتبار في هذا الميدان خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٦. كما تم التوقيع على وثيقة مشروع من جانب كل من اليونيدو وحكومة الهند لأجل إنشاء مركز تابع لليونيدو خاص بالتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب في نيودلهي. علماً بأن تكاليف الإنشاء (وتبلغ ٤,٥ ملايين دولار للمشروع الخماسي السنوات) سوف تُستوفى من إسهام الهند في صندوق التنمية الصناعية. وتم التوقيع أيضا على مذكرة تفاهم من جانب اليونيدو وحكومة الصين لأجل إنشاء مركز مماثل في بيجين، باستخدام

مبلغ قدره ٢ مليون دولار من إسهام الصين في الصندوق المذكور. وهناك خطط لإنشاء مراكز مماثلة في كلٍ من البرازيل وجنوب أفريقيا ومصر.

١٠- وأما المبادرة الرامية إلى إعداد برنامج لخفض معدّل البطالة لدى الشباب في البلدان النامية، وخصوصا أقل البلدان نمواً، فقد انبثقت من اجتماع مائدة مستديرة على المستوى الوزاري عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٦، كجزء من الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦. وقد شاركت في استضافة اجتماع المائدة المستديرة منظمة العمل الدولية واليونيدو والبنك الدولي. وحدّد هذا الاجتماع عدداً من المسائل الحرجة ذات الصلة بموضوع البطالة لدى الشباب. فلاحظ، على وجه الخصوص، ذلك الرابط الهام بين بطالة الشباب والهجرة، والحاجة إلى استجابة مستمدة من سياسة عامة متّسقة، بالاستناد إلى نهج متعدّد القطاعات. وفي ختام اجتماع المائدة المستديرة، دعا المدير العام المشاركين في الاجتماع إلى متابعة المناقشات قُدماً في اجتماع تشاوري رفيع المستوى من المزمع أن تستضيفه اليونيدو. وبغية ضمان تحصيل نتائج تنموية ملموسة، سوف يركّز هذا الاجتماع على غرب أفريقيا، وخصوصاً منطقة اتحاد حوض نهر مانو، وسوف يرمي إلى تطوير استجابة متعدّدة الأبعاد مشتركة بين عديد من أصحاب المصلحة إلى التحديات التي تثيرها ظاهرة بطالة الشباب في هذه المنطقة الإقليمية. وسوف يجري التحضير للاجتماع ولأنشطة المتابعة الموضوعية على حد سواء بتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا) وشبكة تشغيل الشباب. وفي غضون ذلك، سوف تعمل اليونيدو أيضاً على صوغ برنامج أوسع نطاقا لأجل معالجة هذا الموضوع في أقاليم أخرى، ومن المرتقب أن يصبح قابلا للتنفيذ العملي في مُستَهل فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل المقبلة، ٢٠٠٨-٢٠١١.

العمليات الميدانية

١١- بحسب ما سُلّط عليه الضوء في الوثيقة IDB.31/6، انصبّ التركيز على نحو مخصوص في الأشهر الأولى من استهلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الراهنة، على تعزيز عمليات اليونيدو، وهو واحد من الأبعاد الإقليمية في أنشطة اليونيدو البرنامجية المشار إليها في بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد، التي اعتمدها المؤتمر العام ضمن القرار م ع-١١/ق-٤. وقد ذكر أن هذا الموضوع الرئيسي لا يزال محور التركيز في جهود كبرى تُبذل من جانب المنظمة، وأن تلك الجهود قد أدّت إلى اعتماد سياسة عامة جديدة بشأن التنقل الميداني في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وهذه السياسة تعزّز التركيز القطريّ المنحى في أنشطة اليونيدو، وتجسّد الأهمية التي تسندها المنظمة إلى الخدمة الميدانية الفعلية. وهي تنصّ في هذا السياق، على انتداب أو إعادة انتداب الموظفين المعيّنين دولياً للعمل في الميدان بغية تلبية المتطلبات العملياتية الخاصة بالمنظمة، وكذلك تتوخّى تطبيق إجراءات مناسبة لإعداد وتوجيه الموظفين المختارين للخدمة الميدانية. إضافة إلى ذلك، تنص

هذه السياسة العامة على تخصيص أموال مناسبة لأجل صوغ البرامج ولأجل الأنشطة التي يُضطلع بها على مستوى المحفل العالمي في المكاتب القطرية والإقليمية.

١٢- وقد أدّت عملية تعيين الموظفين الميدانيين الداخليين، عقب الأخذ بالسياسة العامة بشأن التنقل الميداني، إلى استبانة واختيار مرشّحين ملائمين لأجل الوظائف الميدانية المعلن عنها كلها تقريباً. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، تلقى المرشحون المختارون دورة إعداد وتوجيه شاملة مُصمّمة خصيصاً لغرض إعدادهم لتولّي المهام التمثيلية والموضوعية في مقار عملهم الجديدة. وبعد تلقّي تصاريح القبول من الحكومات المستضيفة بخصوص معظم أولئك الأفراد من الموظفين، من المتوقع أن يتولّوا مهام العمل الجديدة المسندة إليهم، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وفي غضون ذلك، استُهلت جولة ثانية من التعيينات لأجل الوظائف التي لم يتسنّ شغلها أو التي أصبحت شاغرة نتيجة لتنقيلات جانبية من وظيفة ميدانية إلى أخرى. ومن المتوقع استكمال عملية الاختيار في المستقبل القريب، مع تنظيم دورة إعداد وتوجيه مخطط لها لأجل أولئك الموظفين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

١٣- وقد صدرت الموافقة في آب/أغسطس ٢٠٠٦، على تخصيص مبلغ قدره ٠٠٠ ٥٥٠ يورو لأجل تقديم أموال الدعم البرنامجي للمكاتب الميدانية، وخُصّص مبلغ آخر قدره ٠٠٠ ٢٥٠ يورو من المزمع الإفراج عنه في مرحلة لاحقة خلال فترة السنتين. ويعكف ممثّلو اليونيدو حالياً على إعداد مقترحات تمهيدية بشأن تخصيص الأموال اللازمة لفترة السنتين الجارية في بلدانهم المشمولة وذلك استناداً إلى مبادئ الإدارة القائمة على النتائج. وعند إقرار هذه الخطط، سوف يحصلون على المخصصات المعتمدة لكلٍ منهم، مع منحهم درجة عالية من الاستقلال الذاتي في استخدامها. ومن المتوقع أن تيسّر هذه الأموال تعزيز حافظة مشاريع التعاون التقني وأنشطة المنتدى العالمي التي تضطلع بها اليونيدو، وكذلك أن تساعد على حشد أموال إضافية تُقدم من الجهات المانحة. كما يجري حالياً وضع الصيغة النهائية لخطة العمل المستندة إلى الإدارة القائمة على النتائج للمكاتب الميدانية، وسوف تضمن قريبا الاضطلاع بعمليات ميدانية أكثر انتظاماً، واتباع نهج متناغم في تحقيق النواتج المقررة وإحداث التأثير المنشود. وسوف يقوم الفريق العامل المعني بمؤشرات الأداء بتحديد مجموعة من مؤشرات الأداء للمكاتب الميدانية وموظفيها، وسوف تُطبّق على نواتج خطة عمل المكاتب الميدانية المستندة إلى الإدارة القائمة على النتائج.

التمويل من مرفق البيئة العالمية

١٤- تبّين الوثيقة IDB.31/6 وجود إمكانات ذات دلالة، فيما يبدو، لحشد موارد إضافية من مرفق البيئة العالمية. ومنذ عام ٢٠٠٣، أُتيحت لليونيدو سبل الوصول المباشر إلى مصدر التمويل من مرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بمجال التركيز المحوري الخاص بالملوّثات العضوية العصيّة التحلّل، وذلك من خلال وضعها باعتبارها وكالة تنفيذية في إطار الفرص الموسّعة السانحة، ممّا أتاح للمنظمة أن تحقق نجاحاً خاصا في الحصول على التمويل للاضطلاع

بأنشطة في هذا المجال. وأما في مجالات تركيز محوري أخرى خاصة بمرفق البيئة العالمية – مثل تغير المناخ والمياه الدولية وتدهور الأراضي، بعض الجوانب المعيّنة من التنوّع الأحيائي – حيث تتميّز اليونيدو فيها كذلك بمكانة جيدة وخبرة متخصصة داخلية، وحيث تقوم بتعزيز المشاريع المعنية بذلك، فإنه يتعيّن على المنظمة أن تقدم المشاريع، باعتبارها وكالة تنفيذية، من خلال إحدى وكالات التنفيذ الثلاث، أي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) أو البنك الدولي، بغية الوصول إلى مصدر التمويل من مرفق البيئة العالمية. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، سوف تُبذل جهود قوية لأجل تغيير هذه الوضعية. وقد قدم المدير العام حججاً وجيهة بشأن قضية التغيير المنشود وذلك إبان الدورة الثالثة للجمعية العامة لمرفق البيئة العالمية، التي عقدت في كيب تاون في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقام أيضاً المدير الإداري لشعبة صوغ البرامج والتعاون التقني بعرض هذه القضية خلال اجتماع عقد في تشرين الأول/أكتوبر بين المسؤول التنفيذي الأول في مرفق البيئة العالمية ومسؤولي الوكالات التنفيذية السبع لدى المرفق المذكور. ومن ثم فإن اجتماع مجلس مرفق البيئة العالمية، المزمع عقده في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ سوف يستعرض وضع اليونيدو وكذلك كل من الوكالات التنفيذية الأخرى بناءً على نتائج دراسة تقييمية اضطلع بها مكتب التقييم في مرفق البيئة العالمية وعلى استجابة المسؤول التنفيذي الأول في مرفق البيئة العالمية في هذا الخصوص. وفي الاجتماع نفسه، أو في الاجتماع الذي يليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، سوف يُوافق على خطة عمل تعدّها أمانة مرفق البيئة العالمية بشأن تنفيذ التدابير اللازمة لمنح اليونيدو والوكالات التنفيذية الأخرى قدراً أكبر من سبل الوصول المباشر.

ثالثا– التعاون فيما بين بلدان الجنوب

لمحة إجمالية

١٥- التقدّم الذي أحرزه بعض بلدان الجنوب في ميدان التنمية الاقتصادية، مع الزيادة الحاصلة في التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا والتدفقات الاستثمارية بين بلدان الجنوب، قدّم حوافر كمّية ونوعية على حد سواء لتنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد رافق ذلك تنامي الإدراك بأن الإمكانات التنموية التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليست مقصورة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب فحسبُ. ومن ثم فقد أدّى ذلك إلى تزايد الاهتمام لدى بعض بلدان الشمال بالمشاركة في ذلك التعاون، كما نجم عنه نشوء أشكال مستجدة متنوّعة مما يسمّى التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، وكذلك تطبيق تلك الأشكال على نحو ناجح، باعتبار هذا التعاون أنموذجاً للشراكات الثلاثية الأطراف لأجل التعاون في ميدان التنمية.

١٦- وحسبما هو مبيّن بإجمال في الوثائق عن تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠٠٦-٢٠٠٩، المقدّمة إلى مجلس التنمية الصناعية إبان دورته الحادية والثلاثين، تنشط اليونيدو حالياً بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان الصناعة. والتدابير التي اتخذتها اليونيدو في هذا الصدد تحظى بتأييد قوي من الدول الأعضاء التي أعربت عن تأييدها خلال دورة المجلس الحادية والثلاثين، وكذلك خلال الاجتماع الأربعين لرؤساء ومنسِّقي مجموعة الـ٧٧، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في فيينا.

١٧- وتندرج أنشطة اليونيدو لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أربع فئات:

(أ) إنشاء بنية تحتية مؤسسية على الصعيد الدولي لأجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان الصناعة؛

(ب) توفير الدعم القطاعي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ج) تعزيز الجهود المشتركة بين الوكالات ضمن منظومة الأمم المتحدة لأجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(د) اتخاذ غير ذلك من التدابير.

استحداث بنية تحتية مؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٨- حسبما أشير إليه أعلاه، استهلت اليونيدو إنشاء مراكز متخصصة تابعة لها لأجل التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب في عدّة بلدان ذات اقتصادات ناشئة من بلدان الجنوب. وقد اختُتمت المفاوضات حول إنشاء مركزين في كلٍ من الصين والهند، وتجري حالياً مفاوضات حول إنشاء مراكز في كلٍ من البرازيل وجنوب أفريقيا ومصر. ومن المتوقّع أن يقوم كل مركز منها بإعداد برامج تعاون تستند إلى القدارت الصناعية والتكنولوجية الخاصة بالبلد المضيف للمركز. وسوف يعمل كل مركز مع جميع المعنيين من المؤسسات وأصحاب المصلحة لأجل حشد الموارد التقنية والمالية والإدارية وغيرها اللازمة للمشاريع والبرامج المحدّدة التي يستهلّها البلد المضيف للمركز، توخياً لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) تعزيز الطاقات الإنتاجية في البلدان النامية بغية تيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي؛

(ب) توفير منصّة لدعم النظم الخاصة بالجنوب في إدارة المعارف عن التنمية وحلول مشاكلها والتشارك فيها؛

(ج) زيادة التبادل التجاري والاندماج التكاملي على الصعيد الإقليمي؛

(د) التقليل من التنافس بين النظراء في ميدان التنمية؛

(هـ) تأمين قوة تساومية مزيدة لدى البلدان النامية في المفاوضات الدولية.

المجالات القطاعية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٩- في مجال تنمية الصناعات الزراعية قُدّم مقترحا مشروعين من حكومة تايلند في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وهما يشملان (أ) تنمية المنتجات الغذائية والزراعية، و(ب) تحسين معايير السلامة والكفاءة الغذائيتين، في كل من تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار. وقد أعربت حكومة تايلند عن اعتزامها تقديم تمويل جزئي لأجل هذه المشاريع. ويجري حالياً صوغ هذه المقترحات في اليونيدو، ومن المرتقب تنفيذها عملياً في عام ٢٠٠٧.

٢٠- وقد قام وفد نيجيري رفيع المستوى بزيارة إلى تايلند في ٢٥-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأثناء تلك الزيارة تباحث ممثّلون عن حكومتي تايلند ونيجيريا في موضوع التعاون في المجالات التالية:

(أ) استخدام النفايات الزراعية لأغراض الطاقة؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية في إعداد البرامج المعنية بكفاءة استخدام الطاقة؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية في تكنولوجيات تجهيز محاصيل المنيهوت (الكسافا)؛

(د) استخدام تكنولوجيات ما بعد مرحلة الحصاد لأغراض التنمية الزراعية؛

(هـ) تقديم المساعدة التقنية لأجل صناعة الحِرف اليدوية.

٢١- وقدّمت اليونيدو برنامجاً شاملاً بشأن استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة لأجل الكهرباء إلى المناطق الريفية وغير ذلك من الأغراض الإنتاجية إلى حكومتي الصين والهند. وسوف ييسّر ذلك البرنامج صوغ تحالف استراتيجي بين الصين والهند وغيرهما من البلدان النامية، وخصوصاً في أفريقيا. والقصد من البرنامج التركيز بصفة رئيسية على تسخير إمكانات موارد القدرة الكهربائية المائية وطاقة الكتلة الأحيائية لأغراض الكهربة الريفية والقطاعات الإنتاجية.

٢٢- كما أن الدراسة التقييمية التي أُجريت مؤخّراً للمركز الدولي للارتقاء بتكنولوجيا الصناعة التحويلية في الهند أتاحت الفرصة لإعادة تركيز نشاط المركز، واستحداث أنماط تنفيذ ورصد أكثر وضوحاً، وإعادة صياغة استراتيجيته الخاصة بحشد الموارد. ومن شأن ذلك أن يمكّن المركز من أن يصبح آلية أكثر فعالية لأجل الوفاء بالمهمة المسنَدة إليه في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

زيادة التنسيق المشترك بين الوكالات لشؤون التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٣- على الصعيد المشترك بين الوكالات، تنخرط اليونيدو تماما في المبادرات الجارية على نطاق المنظومة لأجل تعزيز التعاون التقني مع أقل البلدان نموا وضمن إطار العمل المشترك فيما بين بلدان الجنوب. كما تنشّط اليونيدو في الشراكة مع مكتب الممثل السامي لأجل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجُزرية الصغيرة النامية، التابع للأمم المتحدة، ومع اليونديب، في إعداد جملة متنوّعة من الدراسات والتقارير عن التعاون التقني لأغراض التنمية المستدامة ضمن إطار العمل المشترك فيما بين بلدان الجنوب. ومن ثم فقد شاركت اليونيدو في اجتماع مشترك فيما بين الوكالات، عُقد في جنيف في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، رعته الوحدة الخاصة لشؤون التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لليونديب، لأجل إعداد "تقرير الجنوب". وسوف تسهم المنظمة في هذا الجهد بإعداد تقرير عن دور الصناعة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد شارك اليونديب في تمويل إعداد هذا التقرير، الذي سوف تكون مسودته الأولى جاهزة في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

أنشطة أخرى

٢٤- اضطلعت اليونيدو بعدد من الأنشطة الأخرى دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي تطوّر مهم على وجه الخصوص، شاركت اليونيدو فرع فيينا لمجموعة الـ٧٧ في استضافة الاجتماع الأربعين لرؤساء ومنسِّقي مجموعة الـ٧٧ في ٨-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وهو أول اجتماع من هذا النوع يُعقد في فيينا. وبتشاور وثيق مع فرع فيينا المذكور، ساعدت اليونيدو أيضا على تنظيم مناقشات بين أفرقة بشأن بناء القدرات التجارية "وتسخير الطاقة لأجل التنمية"، وهما قضيتان تتّسمان بأهمية خصوصية بالنسبة إلى البلدان النامية. وقد اعتمد الاجتماع إبّان اختتامه وثيقة عنوانها "روح فيينا"، تتعلق بقضايا إصلاح الأمم المتحدة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب أيضا عن اقتناعه بأن التصنيع بظل عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي المستديم، والتنمية المستدامة، واستئصال الفقر في البلدان النامية، وأكدّ مجددا دعم مجموعة الـ٧٧ الكامل للولاية المسنَدة إلى اليونيدو، وطالب بتعزيز دور المنظمة وصون سلامتها المؤسسية في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وقد شدّدت تلك الوثيقة على وجه الخصوص، كما هو مذكور أعلاه، على دعم مجموعة الـ٧٧ لبرنامج اليونيدو الخاص بالتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، وشجّعت اليونيدو على مواصلة الاضطلاع بعملها القيّم في بناء القدرات التجارية وتسخير الطاقة لأجل التنمية. ويجري حالياً إعداد تقرير شامل عن ذلك الاجتماع يسلّط الضوء على روح فيينا.

٢٥- كما شاركت اليونيدو مؤخراً في اجتماع مجموعة الـ٧٧ الوزاري الخاص بالعلم والتكنولوجيا، الذي دعت إلى عقده الجمعية العامة الخامسة لشبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية، في الفترة من ٢ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في ريو دي جانيرو، البرازيل. وفي

ذلك الاجتماع، أعدّت اليونيدو وقدّمت تقريرا عنوانه "تحدّيات واستراتيجيات تطوير العلم والتكنولوجيا في بلدان الجنوب: دور اليونيدو".

٢٦- واستكملت اليونيدو الدراسة الاستقصائية للمستثمرين الأجانب في أفريقيا، التي تقدّم نظرة تحليلية في دراسة مجموعات مختلفة من المستثمرين الأجانب في أفريقيا من حيث الدوافع والأداء والتصورات والتأثير في الاقتصاد المحلي. وقد ألقت النتائج التي خُلصت إليها الدراسة الاستقصائية ضوءاً جديداً على طبيعة ومحركات الاستثمار المباشر الأجنبي المشترك فيما بين بلدان الجنوب في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. توفّر تلك الاستنتاجات الأساس اللازم لصياغة استراتيجيات لأجل الاستجابة إلى ازدياد الاهتمام بأفريقيا فيما بين المستثمرين من بعض البلدان ذات الاقتصادات الناشئة، ولأجل تحقيق الهدف المتوخّى في استبانة المستثمرين المهتمين من بلدان الجنوب. كما إنها تقدّم أدلّة الإثبات القائمة على التجربة، اللازمة للدعوة إلى مناصرة السياسات العامة التي توازن بين المنافع التي يمكن أن تستمدّها البلدان الأفريقية من المستثمرين المتمركزين في بلدان الشمال وفي بلدان الجنوب.

٢٧- وقد عُرضت نتائج الدراسة الاستقصائية خلال المؤتمر الثالث لشبكة اليونيدو لهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا "أفريبانت"، الذي عُقد في جوهانسبورغ في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد نُظّم مؤتمر "أفريبانت" الثالث بالاشتراك مع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) ووزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا. وحفزت مناقشة الاستنتاجات خلال مؤتمر الثلاثة أيام على إثارة جدال حول كيفية استخدام النتائج التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية لدعم هيئات ترويج الاستثمار الأفريقية، وخصوصا لتعزيز دورها في الدعوة إلى مناصرة السياسات العامة المقصودة، وتدعيم مقدرتها على تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بترويج الاستثمار وتقديم الخدمات اللازمة له. وقد أدّت تلك المناقشات، وكذلك مداولات ثلاثة اجتماعات لفريق خبراء جرت أثناء المؤتمر، إلى صياغة برنامج إقليمي بشأن الإدارة الرشيدة للاستثمار بغية الترويج للاستثمار من القطاع الخاص وتحسين المناخ الاستثماري في بلدان المنطقة. وفي هذه الصدد، يُعدّ تعزيز التدفقات الاستثمارية فيما بين بلدان الجنوب جانبا رئيسياً من جوانب ذلك البرنامج.

٢٨- ومما يعتبر جزءا من أنشطة المنتدى العالمي التي تضطلع بها اليونيدو قيامها بعقد منتدى للتنمية الصناعية حول موضوع التنمية الصناعية والتبادل التجاري والتخفيف من حدّة الفقر من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كحدث جانبي على هامش دورة المؤتمر العام الحادية عشرة. وخلال ذلك المنتدى، عُرضت على الدول الأعضاء ورقة بحث شاملة أعدّتها اليونيدو عن الموضوع المذكور (GC.11/CRP.5). وقد تناول التقرير طائفة واسعة من المسائل المتنوعة ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك التبادل التجاري في الميدان الصناعي والتكنولوجيا والتدفقات الاستثمارية؛ ونطاق إرساء

موقف مشترك في المفاوضات التجارية على الصعيد العالمي؛ وتبادل الخبرة والمعرفة والدراية المشترك في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكانت تلك الوثيقة موضع تداول من جانب الدول الأعضاء أثناء المنتدى، حيث أعربوا خلال ذلك عن تأييدهم للاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها. وعلى ضوء هذه التطوّرات، بادرت اليونيدو على القيام بخطوات لأجل إصدار نسخة موجزة من التقرير، تستهدف جمهورا أعرض، باعتبارها وثيقة رئيسية مقدّمة من المنظمة كمعلم بارز بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المزمع استكمال التقرير بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

رابعا- البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي

لمحة إجمالية

٢٩- استجابةً إلى قرار المؤتمر العام م ع-١١/ق-١، عرض المدير العام تقريرا عن برنامج إقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي على مجلس التنمية الصناعية في دورته الحادية والثلاثين (IDB.31/5). وبعد ذلك، اعترف المجلس، في مقرره م ت ص-٣١/م-٥، بالجهود التي تبذلها اليونيدو لوضع آلية عملياتية لإجراء مشاورات دورية مع بلدان المنطقة، وأعرب عن ارتياحه بشأن التدابير المتخذة لاستحداث آلية مستدامة لأجل تعزيز التعاون الإقليمي، حسبما هو مطلوب في قرار المؤتمر العام. وعلى وجه التحديد، اقترح المدير العام، إبّان دورة المجلس الحادية والثلاثين، تنظيم اجتماع لفريق خبراء مشترك بين اليونيدو ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (جرولاك) لتحديد الأساليب الكفيلة بتحسين الحوار والتعاون لأجل زيادة تأثير أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو، وكذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر وزاري رفيع المستوى بشأن استخدام مصادر الطاقة المتجددة للأغراض الإنتاجية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

اجتماع فريق الخبراء

٣٠- تقرّر، بالتشاور الوثيق مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، أن يُعقد الاجتماع المذكور في فيينا من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وسوف يُدعا إلى الاجتماع لفيف من النظراء الرئيسيين من وزارات الخارجية والصناعة والاقتصاد والتخطيط والتعاون، أو من الإدارات ذات الصلة، من بلدان أمريكا اللاتينية. وسوف يكون الهدف منه القيام على نحو مشترك باستعراض المقوّمات الأساسية لاستراتيجية اليونيدو البرنامجية الإقليمية، وإطلاق آلية عمل تشاورية توافقية شاملة مستدامة لأجل صوغ وتنفيذ ومتابعة أنشطة التعاون التقني الإقليمية. ومن شأن هذه المبادرة أن تضع في الحسبان الحاجة إلى تأمين التمويل اللازم لبعض المجالات المحدّدة ذات الصلة بالتخفيف من حدّة الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، وبناء

القدرات التجارية، والبيئة، والطاقة؛ إضافة إلى عدد من القضايا المتقاطعة المجالات وأنشطة المنتدى العالمي. وسوف يُنظّم اجتماع ممثل لأجل المنطقة الكاريبية في مرحلة لاحقة.

٣١- وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قدّم المدير العام موجزاً إعلاميا لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي عن التقدّم في الأعمال التحضيرية لاجتماع فريق الخبراء. وعُرضت في أثناء ذلك لمحة عن الهدف من الحدث والأنشطة التي تضطلع بها اليونيدو لأجله. وجرى تبادل آراء ثري مع المدير العام، ونالت هذه المبادرة والنهج المتّبع التأييد التام من جانب ممثلي مجموعة الدول (جرولاك). ثم أعقب تلك الجلسة الإعلامية الأولى التي عقدها المدير العام مناقشات موضوعية جرت بين اليونيدو وفرقة عمل مجموعة الدول.

المؤتمر الوزاري الرفيع المستوى بشأن استخدام الطاقة المتجدّدة في الأغراض الإنتاجية

٣٢- جرى هذا الحدَث في مونتيفيديو، أوروغواي، في يومي ٢٦ و٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد شارك فيه أكثر من ٤٠ شخصية من المتحدّثين و٣٠٠ مشارك، واشتمل على تقديم عروض من خبراء وعلى اجتماعات مائدة مستديرة. وكان من بين المشاركين ممثلون حكوميين ووزراء طاقة من أكثر من ١٥ بلداً، وكذلك ممثلون عن منشآت الأعمال التجارية والصناعية والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية والهيئات الجامعية ومعاهد البحوث. وكان إحدى محصّلات نتائج الاجتماع الرئيسية صدور إعلان وزاري، سلّط الضوء على ضرورة زيادة التنسيق الإقليمي بغية تحسين استخدام الطاقة الرشيد، وزيادة إمدادات الطاقة المتجدّدة، والترويج للبحوث وأعمال التطوير التكنولوجي في هذه الميادين. وشجّع الإعلان الوزاري أيضا الحكومات على دراسة موضوع إنشاء مرصد إقليمي خاص بمصادر الطاقة المتجدّدة واستخدام الطاقة الرشيد، الذي اقترحته اليونيدو، والذي من المزمع أن يكون موقعه من مونتيفيديو في أوروغواي. وسوف يُرسل الإعلان الوزاري إلى القمة الإيبيرية-الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لأجل النظر فيه والتماس الدعم له. وبحلول نهاية العام ٢٠٠٦، سوف يكون مشروع المرصد الإقليمي جاهزا لكي تُستهلّ حملة جمع الأموال اللازمة لتنفيذه.

خامسا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٣٣- لعلّ المجلس يودّ أن يأخذ علما بالمعلومات المقدّمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ولعلّه يودّ أيضا أن يلاحظ الاعتزام، المعرَب عنه في الوثيقة IDB.31/6، بتناول موضوع تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل في التقارير السنوية من المنظمة في السنوات المقبلة.